ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

مجلة افاق للعلوم
Issn: 2507-7228 – Eissn: 2602-5345
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/351

المجلد:06 العدد: 03(2021) ص 23-33

الاختيار المهني بين استمرارية الإرث المهني والبحث عن التمايز الاجتماعي من خلال ممارسة مهنة المحاماة

The Profession Choice between the Continuity of the Profession legacy and the Search For Social Differentiation through Practicing Law

بلقماري هدى *
جامعة زيان عاشور (الجزائر)
houda.belek@gmail.com

بن ورقلة نادية
جامعة زيان عاشور (الجزائر)
nadiabenouargla@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
28 افريل 2021
تاريخ القبول:
24 ماي 2021

الكلمات المفتاحية:
- ✓ التمايز الاجتماعي
- ✓ الإرث الاجتماعي للمهنة
- ✓ الاختيار المهني

الملخص:

تأتي دراستنا حول مهنة المحاماة لتساهم في فتح باب الاهتمام بسوسيولوجيا المهن عامة و مهنة المحاماة خاصة والتي تعرف تاريخا طويلا و انتشارا كبيرا . لذا تعتبر دراستنا من بين الدراسات التي تحاول إثارة النقاش من خلال اعتماد بحث ميداني حول العلاقة بين التعليم و كل من الثقافة ، المجتمع و عالم المهن ، عن طريق بناء إشكالية سوسيولوجية تحاول النظر إلى هذه العلاقة من زاوية اتجاهات المهنيين وتصوراتهم حول المهنة، و دراستنا هذه تطرح الإشكالية التالية: ما هو واقع ممارسة هذه المهنة في المجتمع الجزائري؟ إن الهدف هو المساهمة في بلورة اهتمام خاص بما نسميه "سوسيولوجيا المهن " كإطار عام للبحث و التحليل ، و منه تركيز الاهتمام على إنتاج خطاب سوسيولوجي يستند إلى دراسات ميدانية حول مهنة المحاماة .

Article info

Received
28 April 2021
Accepted
24 May 2021

Keywords:
- ✓ *social differentiation,*
- ✓ *social legacy of the profession,*

Abstract :

Our study on the profession of law comes to contribute in enlarging the literature regarding the sociology of professions in general and law profession in particular. In fact, law has a worldwide long history. The suggested study tries to stimulate a discussion that adopts a field work on the relationship between education along with culture, society and professions. In this regard, the research tries to construct a sociological problem that looks at this relationship from the professionals' standpoint. The study tries to answer the following question: what is the reality of practicing law in an Algerian society? This research aims to crystallise a special interest towards what we call "the sociology of professions" and thus to develop a sensible framework for researching and analysing.

* المؤلف المرسل.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

. مقدمة:

تؤثر التحولات الحاصلة في الفضاءات السياسية والاجتماعية و الاقتصادية العميقة على محتوى و طبيعة المهن. إن ما يمكن أن نصل إليه من رؤى سوسيولوجية متعددة اهتمت بمسألة المهن و طبيعة مكانتها في المجتمع بصورة عامة ، و المهن القانونية على وجه الخصوص هو أن اهتمامات علماء الاجتماع توجه نحو دراسة عدد كبير من المهن المختلفة و لا سيما تلك المهن التي تلعب دورا هاما في تحقيق النظام والاستقرار الاجتماعي و المحافظة عليه خاصة بعد آن تصدعت الكثير من الروابط و العلاقات الاجتماعية و المهنية نتيجة تطورات و تغيرات شهدها المجتمع . ومن أجل التعمق أكثر في دراستنا هاته المرتبطة بالمحاماة كمهنة من الضروري اكتشاف مكانتها الاجتماعية و تتبع تطورها عبر التاريخ. و الاهتمام بالمحامي كفاعل اجتماعي لديه مواقف و اتجاهات، قناعات و تطلعات باعتبار أن المحامي فردا ينتمي إلى فئة اجتماعية محددة بخصوصيات مهنية اجتماعية و ثقافية .عند هذا المستوى من الطرح و التحليل يصبح بالنسبة لنا التساؤل المحوري الذي على أساسه ارتكزت عملية بناء الموضوع هو إمكانية صياغة تحليل **سوسيولوجي لعملية الالتحاق بمهنة المحاماة ، وما هو واقع ممارسة هذه المهنة في المجتمع الجزائري؟**

ظهر الاهتمام بصورة أكثر وضوحا في السنوات الأخيرة بعد أن تعددت أنماط الظواهر و كثرة المنازعات و الخلافات سواء بين الأفراد العاديين أو الجماعات أو الاتحادات المهنية ، الصناعية و التجارية ، بالإضافة إلى ذلك تزايد الاهتمام بضرورة دراسة الآثار الناتجة عن الثورات التشريعية و القانونية و مدى مواجهتها لمشكلة إدارة العدالة و ارتباطها حديثا بدراسة المهن القانونية ، كما حاول عدد من الباحثين الاجتماعيين على المستوى النظري و الامبريقي دراسة الفئات المهنية القانونية و التركيز عليها لفئة أو طبقة مهنية تؤثر في نوعية البناء الاجتماعي مع مراعاة نوعية الوظيفة التي يقوم بها هذا البناءو مدى استمراره و استقراره .

هذا كما لا تستمر الأوضاع المهنية داخل البناء الاجتماعي على حالة واحدة من الثبات و الاستقرار فما يلاحظ هو حدوث الكثير من ظواهر التبدل و التغير في البناء الاجتماعي و وضعه الايكولوجي و هذا ما يعني أن هناك قوى معينة تؤثر في تشكيل نمط الحياة المهنية و البناء المهني و هناك قوى تغير في هذه الأنماط و من وضعها المميز و هناك القوى ما في كلا الاتجاهين.[1] **(الزيات ،كمال عبد الحميد، 2001 ، ص 167.)**

هذا كما تبلورت فكرة دراسة و تفسير العلاقة الوظيفية المتبادلة بين المهنة و البناء الاجتماعي في دراسة **إميل دوركايم** لتقسيم العمل الاجتماعي ، فيرى أن المجتمع يتكون من جماعات مهنية هذه الأخيرة تتكون من مجموعة من الأفراد يشتغلون في مهنة واحدة و كل جماعة مهنية لها دور معين تؤديه في الحياة الاجتماعية ، و أن دورها يتغير بتغير الأوضاع المجتمعية داخل البناء الاقتصادي و الاجتماعي .

و يرى **دوركايم** أن العلاقات الاجتماعية بين الجماعات المهنية تقوم على أساس أخلاقي يطلق عليه الأخلاق المهنية ، و هي تهدف إلى تحقيق قدر من التوازن و الانسجام تجاه الظروف المجتمعية المتغيرة حتى يحافظ المجتمع على وجوده و نموه ، فالنشاط الوظيفي للجماعات المهنية لا يتم إلا عن طريق انتماء أفرادها لكل جماعة مهنية على حدة بطريقة يشعر فيها أفراد الجماعة أنهم جسدا واحدا يعمل لصالح المجموع .

إن **اميل دوركايم** يعطي أهمية لدور الأخلاق المهنية كأساس لقيام الجماعة فالجماعة المهنية هي القادرة على أن تصل بين مشاعر الأفراد و ذواتهم ، و بهذا تكون روابط الجماعة المهنية أقوى من روابط النقابات و الاتجاهات و أشكال الروابط الأخرى . كما تبلورت فكرة دراسة و تفسير العلاقة الوظيفية المتبادلة بين المهنة و البناء الاجتماعي في دراسة **إميل دوركايم**

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

لتقسيم العمل الاجتماعي ، فيرى أن المجتمع يتكون من جماعات مهنية هذه الأخيرة تتكون من مجموعة من الأفراد يشتغلون في مهنة واحدة و كل جماعة مهنية لها دور معين تؤديه في الحياة الاجتماعية ، و أن دورها يتغير بتغير الأوضاع المجتمعية داخل البناء الاقتصادي و الاجتماعي .

و يرى **دوركايم** أن العلاقات الاجتماعية بين الجماعات المهنية تقوم على أساس أخلاقي يطلق عليه الأخلاق المهنية ، و هي تهدف إلى تحقيق قدر من التوازن و الانسجام تجاه الظروف المجتمعية المتغيرة حتى يحافظ المجتمع على وجوده و نموه ، فالنشاط الوظيفي للجماعات المهنية لا يتم إلا عن طريق انتماء أفرادها لكل جماعة مهنية على حدة بطريقة يشعر فيها أفراد الجماعة أنهم جسدا واحدا يعمل لصالح المجموع .

إن **اميل دوركايم** يعطي أهمية لدور الأخلاق المهنية كأساس لقيام الجماعة فالجماعة المهنية هي القادرة على أن تصل بين مشاعر الأفراد و ذواتهم ، وبهذا تكون روابط الجماعة المهنية أقوى من روابط النقابات و الاتجاهات و أشكال الروابط الأخرى .

1-التناول السوسيولوجي لمهنة المحاماة :

إن التناول المعرفي السوسيولوجي يرتبط هنا بإشكاليات أساسية حول مسار مهنة المحاماة ، إلا أن ما نجده ملازما هو كون التناول السوسيولوجي لمهنة المحاماة يأتي من كون ارتباط هذه الأخيرة بقضايا المواطن و ديناميكية المجتمع ضمن الأطر الاجتماعية ، الاقتصادية ، السياسية و الثقافية ، فهذا التناول لمهنة المحاماة عموما و في مجتمعنا الجزائري صورة خاصة يبرز لنا الأطر التي من خلالها تمارس هذه المهنة . و من الناحية العملية سنقوم بتفسير الآليات النظرية لهذا الحقل ((سوسيولوجيا المهن)) بدءا بالحديث عن العمل و المهنة من دون مساءلة ظروف تشكل أنماط الإنتاج و تقسيم العمل، و كذلك الإشارة إلى تصورات القيم المتصلة بهما و بأنظمتهما ؟ هذا ما فهمه فهما جيدا مؤسسو علم الاجتماع، من إميل دوركهايم في كتابه " عن تقسيم العمل الاجتماعي" إلى ماكس فيبر في كتابه " الاقتصاد و المجتمع.

هذا كما تباينت لاحقا المدارس الاجتماعية في تصورها لتنظيم العمل و لأشكال التضامن المترافقة معه، و هذا ما ظهر بوضوح في دراسة المهن العليا، حيث ترافق تنوع التيارات النظرية بتنوع الموروث الاجتماعي الثقافي و النماذج المسيطرة في مختلف السياقات الاجتماعية.

إن التعريف الوظيفي للمهن بمجموعة من السمات كالتنظيم و التأهيل التخصصي ووجود منظمة مهنية للاحتكار و آداب المهنة. و بالنسبة "لاندرو أبوت" الذي وجد انه وجب معرفة كيف تهيكل المجتمعات الكفاءة ، كما ينبغي التساؤل لماذا تحتاج مجتمعات معينة اللجوء إلى " خبراء" أخصائيين طوال وجودها.[1] **(لونغنيس: اليزابت، ص 10).**

و من ذات السياق تعكس المهن صورة المجتمع سواء كان تقليديا أو حضريا ، بالإضافة إلى أن المهن وانتشارها تعبر عن درجة تقدم و رفاهية المجتمع ، و نقصد هنا خاصة مهن العدالة والقانون أو بالتحديد مهنة المحاماة التي تعكس صورة النبل و الشرف ، حقوق الإنسان و المكانة الاجتماعية و التمايز الاجتماعي .

فمن الأجدر في نظرنا الاهتمام بالمحامي كفاعل اجتماعي له دور في ضمان الحقوق و الحريات الفردية من جهة ، و معرفة الجذور الاجتماعية و الثقافية من جهة أخرى ، التي تعبر عن خصوصية المحامي في مجتمعنا أو بالأحرى من هو المحامي الجزائري ؟

ما طبيعة مساره المهني ؟ و كيف يتدخل هذا المسار المهني في تحقيق تموقع فئة المحامين ضمن النسيج الاجتماعي العام و الارتقاء في السلم الاجتماعي الذي يحدد الوظائف و الأدوار و يمنح المنافع و الامتيازات ؟

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

إننا نرى أن أهمية موضوعنا تأتي بالدرجة الأولى في محاولتنا الإجابة على هذه الأسئلة المحورية و ذلك بهدف الوصول إلى تكوين و بناء معرفة سوسيولوجية مستندة إلى دراسة ميدانية حول طبيعة المهن في المجتمع و طبيعة مهنة المحاماة على وجه الخصوص .

. اقترح الباحث الفرنسي بيير تريبييه Pierre Tripier تأسيس علم الاجتماع على التجاذبات بين النماذج الادراكية، النموذج القومي و النموذج الطبقي و النموذج الفرداني . بعد ذلك تابع هو و كلود دوبار Claude Dubar هذا التأمل عبر اقتراح مكمل يتضمن ربط تلك النماذج الإدراكية السوسيولوجية بالأنماط المهنية المسجلة في ثلاثة تقاليد تاريخية (الفرنسية و الألمانية و الانكلو أميريكية) . اذ كان الاقتراح محفزا و بحث على مساءلة كيف يمكن أن تساهم الموروثات التاريخية في منح معنى للبنى المهنية. و بالأسلوب نفسه و في سياق مختلف قليلا، يتحدث شارل غاديا Charles Gadea عن مناهج منظمة لوجهة نظر تتضامن مع رؤية شاملة للمجتمع لوصف المقاربات الثلاثة ، عبر التكنوقراطية أو الطبقات أو المهن، و هو ما يظهر كيف هيكلت هذه المقاربات حقل سوسيولوجيا " الكوادر " في فرنسا .[1] **(لونغنيس، اليزابت، نفس المرجع السابق).**

2- مهنة المحاماة من خلال مسار الإنتاج المهني ضمن ديناميكية الحراك الاجتماعي :

نهدف من خلال هذه الدراسة المتمثلة في إنتاج و إعادة إنتاج المهن ، أن نضع إشكالية جديدة في محاولة منا اكتشاف واقع اجتماعي و هو المهن ، هذا الجانب الذي نفتقره في مجتمعنا و المتمثل في **"علم اجتماع المهن"** و**"سوسيولوجية المهن القانونية"** التي اعتبرناها بدورنا من المواضيع الهامة و الأساسية التي تتطلب التفكير والبحث فيها . بالإضافة إلى معرفة ما هي الأساليب و الأطر التي تدفع بالأفراد للالتحاق بتخصصات دون أخرى ، و خاصة ما يهمنا في هذه الدراسة التي نرمي من خلالها إلى معرفة الجانب المتعلق بمهنة المحاماة كمهنة متميزة ، نتناولها من زاوية المسارات (Parcours et trajectoires) التي يتبعها الفرد حتى الوصول إلى الالتحاق لممارسة مهنة المحاماة، أي معرفة المرجعيات الاجتماعية ، الثقافية و دورها في تأهيل الفرد في مشواره الدراسي و المهني .

إن اهتمامات علماء الاجتماع توجه نحو دراسة عدد كبير من المهن المختلفة و لا سيما تلك المهن التي تلعب دورا هاما في تحقيق النظام و الاستقرار الاجتماعي و المحافظة عليه خاصة بعد أن تصدعت الكثير من الروابط و العلاقات الاجتماعية و المهنية ، نتيجة التطورات و التغيرات التي شهدها المجتمع . هذا كما تنوعت الدراسات الأجنبية و العربية و التي تناولت بالدراسات و البحث علاقة التعليم بكل من المجتمع و الثقافة و المهن. و من أهم الدراسات التي تناولت الموضوع هي دراسة **أكلاند** Eckland التي أجراها في المجتمع الأمريكي الهدف منها كان معرفة العلاقة بين الطبقة الاجتماعية وبين القدرة الأكاديمية والتعليم بين الحراك الاجتماعي وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع سكان ولاية **اليونيز** Illinois وقد اختيرت عينة الدراسة من المجتمع المذكور وبلغ عدد أفرادها 1107 فردا وقد استخدم الباحث استبيانا وزع على جميع أفراد عينة الدراسة وقد تكونت عينة الدراسة من طبقات اجتماعية: عالية ومتوسطة ومتدنية وكذلك قسمت القدرات الأكاديمية إلى ثلاثة مستويات عالية و متوسطة و منخفضة . [1] (Bruce (E), , 1965 , PP 735 ,746 .)

هذا كما أظهرت الدراسة وجود علاقة قوية بين الطبقة الاجتماعية والقدرة الأكاديمية، وأن الطبقة الاجتماعية والقدرة الأكاديمية ليست لها تأثيرا على الخريجين بل تؤثر على اختبار حقول العمل والدراسات العليا المختارة للدراسة فيها .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

كما أظهرت الدراسة أنه لا يوجد تأثير للقدرة الأكاديمية على الإنجاز الوظيفي بدون المؤهلات العلمية، ولا يوجد تأثير للأصل الطبقي على إنجاز الخرجين المؤهلين أكاديميا وأن التعليم يعد طريقا مناسبا للحراك الاجتماعي.

وقد بلغت عينة الدراسة 13000 من الرجال والنساء العاملين، حيث تم أخذ معلومات عن (التعليم و العمر، و الوظيفة الحالية ، و وظيفة الأب ، ومكان سكنه في أي مدينة منذ عام 1900 م) .

- **المحددات الاجتماعية و الثقافية لعملية الاختيار المهني :**

توزيع مفردات العينة حسب تبرير الاختيار الشخصي في التوجه نحو الدراسات القانونية

دوافع الاختيار الشخصي	التكرار	النسبة
لأنك تفضل مهنة المحاماة	40	41,70%
مستقبلا ماليا	07	07,30%
الدراسات القانونية تضمن التوظيف	08	08,30%
الدراسات القانونية لها مكانة اجتماعية	20	20,80%
أسباب أخرى	21	21.90%
المجموع	96	100%

وقد كانت متغيرات الدراسة التابعة هي :

- عمل وتعليم الآباء والأبناء.
- عمل وتعليم الآباء والأبناء وتأثير المدينة.
- عمل وتعليم الآباء وتأثير المدينة الواحدة وغيرها .

وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج منها : أن مهنة الأب أو مستوى تعليمه من أهم العوامل التي تؤثر في الحراك المهني والاجتماعي ، كما أن اتجاهات الحراك المهني تختلف باختلاف المتغيرات في الحياة المعاصرة .

وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن اختلاف المدينة له تأثير على الحراك الاجتماعي، وأظهرت الدراسة وجود اختلاف في عينة الدراسة بين المدن المذكورة في المحاكاة (البرستيج) بين الآباء والأبناء .

و في ذات السياق اعتبرت بعض الدراسات ظاهرة المهنة في المجتمعات المعاصرة من الظواهر التي يجد فيها علماء الاجتماع و الانتروبولوجيا الاجتماعية كثيرا من الحرج في معالجتها و دراستها، بحيث اكتفى البعض بدراسة هذه الظاهرة بحسب الجنس حتى احتلت مكانة بارزة في الدراسات المعاصرة ، و يرتبط هذا بدرجة التعقد في الأساليب الفنية و لهذا يميز هؤلاء ظاهرة المهنة في مظهرين، الأول يتمثل في تقسيمه حسب الجنس و السن و هو شائع في كل المجتمعات الإنسانية أما الثاني فيقوم على اختصاص هذا الأخير الذي تفتقر إليه بعض المجتمعات ذات التكنولوجيا البسيطة، و تؤكد هذه الأخيرة أن الحياة الاجتماعية مهما بلغت من تجانس فإن الأفراد يقومون بكافة الأعمال المختلفة و التي تتطلبها الحياة اليومية و لذلك لا بد من توزيع الأعمال أو تقسيمها بشكل أو بآخر إلا أن ذلك التفاضل المهني يزداد بارتقاء المجتمع و تعقده ليتخذ التخصص كعامل من عوامل التقييم و في ضوء هذا يمكن دراسة المهن و تصنيفها حسب البنية و الأنساق والظروف المحيطة بهما .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وأجرى **عبد التواب** (1992) دراسة ميدانية على المجتمع المصري هدفت إلى معرفة العلاقة بين الحراك المهني والتعليم في ضوء ظاهرة توريث واكتساب المكانة المهنية، ومن أهداف الدراسة الكشف عن العلاقة بين الحراك المهني والتعليم في ضوء الارتباط بين المهنة والتعليم.

وقد تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية الطبقية من طلاب السنة الأولى من التعليم الجامعي وعينة مماثلة لطلاب السنة الأولى من التعليم الثانوي الفني وقد بلغ حجم العينة الكلية 1220 طالبا وطالبة.

أظهرت الدراسة أنه من خلال التعليم يتحرك الفرد مهنيا واجتماعيا وبدونه يهبط إلى أدنى مستويات البناء الاجتماعي، وأن الحراك المهني والاجتماعي يميل إلى جانب طلاب التعليم الفني نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي ويرجع هذا الحراك عند طلاب التعليم الجامعي في السنة الأولى.

أما نسبة التوريث المهني لطلاب التعليم الجامعي بين الآباء والأبناء فلم تتعد (35 %) من عينة الدراسة.

و من خلال الدراسات المقدمة توصلنا إلى التأكيد وإثبات أن هناك علاقة إيجابية بين مستوى التعليم الجامعي والحراك الاجتماعي في مجاليه: الاقتصادي، الاجتماعي، فكلما زاد المستوى التعليمي للفرد ازداد حراكه الاجتماعي.

إن اهتمامات علماء الاجتماع توجه نحو دراسة عدد كبير من المهن المختلفة و لا سيما تلك المهن التي تلعب دورا هاما في تحقيق النظام و الاستقرار الاجتماعي و المحافظة عليه خاصة بعد آن تصدعت الكثير من الروابط و العلاقات الاجتماعية و المهنية ، نتيجة تطورات والتغيرات التي شهدها المجتمع . و يظهر ذلك الاهتمام بصورة أكثر وضوحا في السنوات الأخيرة بعد أن تعددت أنماط المشكلات و كثرة المنازعات و الخلافات سواء بين الأفراد العاديين أو الجماعات أو الاتحادات المهنية ، الصناعية والتجارية بالإضافة إلى ذلك تزايد الاهتمام بضرورة دراسة الآثار الناتجة عن الثورات التشريعية و القانونية .

ومدى مواجهتها لمشكلة إدارة العدالة و ارتباطها حديثا بدراسة المهن القانونية ، كما حاول عدد من الباحثين الاجتماعيين على المستوى النظري و الامبريقي بدراسة الفئات المهنية القانونية و التركيز عليها لفئة أو طبقة مهنية تؤثر في نوعية البناء الاجتماعي و أيضا نوعية الوظيفة التي يقوم بها هذا البناء و مدى استمراره و استقراره .

إن التناول المعرفي السوسيولوجي يرتبط هنا بإشكاليات أساسية حول مسار مهنة المحاماة ، إلا أن ما نجده لازما هو كون التناول السوسيولوجي لمهنة المحاماة يأتي من كون ارتباط هذه الأخيرة بقضايا المواطن و ديناميكية المجتمع ضمن الأطر الاجتماعية ، الاقتصادية ، السياسية و الثقافية ، فهذا التناول لمهنة المحاماة عموما و في الجزائر بصورة خاصة يبرز لنا الأطر التي من خلالها تمارس هذه المهنة هو الطريقة التي تنظم بها .[1] (**مرسي السيد، عبد الحميد،1963، ص 76**).

و من أجل استكمال الصورة التي نحاول رسمها ينبغي أن ننظر إلى بعض الخصائص و المميزات الاجتماعية و الاقتصادية التي تحدد المكانة الاجتماعية و الموقع الاقتصادي لفئة المحامين و بهذا الخصوص نستعرض نتائج تشير إلى الدخل و مستواه و الملكية سواء تعلق الأمر بالسكن أو ملكية المكتب ... الخ . و تسمح لنا هذه المؤشرات الاجتماعية و الاقتصادية بالتعرف على المستوى المعيشي الحقيقي الذي توجد فيه فئة المحامين في مقابل الصورة الذهنية التي يحملها الكثير من أفراد المجتمع عن هذه الفئة المهنية. من خلال مقارنة الواقع بالصورة الموجودة في المخيال نستطيع أن نبرز الفارق الشاسع بين المسلمة التي عادة ما ننطلق منها لإصدار الحكم بأن المحامون فئة مهنية ثرية وبالتالي التوقعات المرتبطة بتلك الصورة التي تجعلنا نعتقد أن المحامون يتمتعون بوضعية اجتماعية و اقتصادية تتناسب مع مكانتهم في المجتمع .

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم
Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

3- محددات التمايز الاجتماعي من خلال الممارسة المهنية :

إذا نظرنا إلى مسألة التمايز الاجتماعي بين الفئات الاجتماعية المختلفة و التي تبنى على أساس التمايز المهني ، نجد بأن فئة المحامين تتميز بجملة من الخصائص الاجتماعية و المهنية التي تميزها عن بقية الفئات الأخرى في المجتمع ، و يظهر هذا جليا من خلال مكان الإقامة و طبيعتها الذي في كثير من الأحيان يشير و لو ظاهريا إلى درجة معينة من الرفاهية المادية التي تعكس بدورها الصورة الاجتماعية لمهنة المحاماة . فالمعطيات التي عالجناها و حاولنا تحليلها تجعلنا نستنتج أن طبيعة العلاقة بين مهنة الأب و نوع السكن محل الإقامة لا تتحدد من خلال كل الأنماط السكنية التي توفرت لدى أفراد عينة البحث ، و إنما تظهر فقط من خلال نمط أو نوع سكني معين و هو شقة . كما تتمايز فئة المحامين اجتماعيا من خلال مستوى الدخل المحقق من خلال ممارسة هذه المهنة ، فاستنادا إلى أجوبة المبحوثين فان المحامين الممارسين أنتجوا خطابات متباينة حول مستوى الدخل من مهنة المحاماة ، و من هنا فإن الرضى أو عدمه يمكن فهمه من خلال مؤشرات عدد القضايا و نوعها التي يترافع فيها المحامون و التي تختلف من محامي إلى آخر، السبب الذي يجعل مستوى الدخل يختلف بدوره من محامي إلى آخر . خاصة إذا ما أردنا معرفة إذا ما كان الاختيار للالتحاق بمهنة المحاماة هو اختيار فردي أي شخصي أم هو اختيار عائلي ، و من جملة الاستنتاجات التي توصلنا إليها ما يلي :

- أن الاختيار العائلي يعد من المؤشرات الأساسية التي ساهمت في توجه أفراد العينة أولا نحو الدراسات القانونية ثم فيما بعد نحو الالتحاق بمهنة المحاماة سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، و يتضح هنا ما للعائلة من دور فعال من خلال التنشئة الاجتماعية في بلورة معالم شخصية الأبناء من حيث اكتسابهم أطر و مقومات تمكن العائلة من ضمان ولاء الأبناء لطموحاتهم ، و من جهة أخرى تدعم استمرار تواصل و انتقال الإرث المهني والذي يعبر به الأبناء عن امتثالهم من خلال استعداداتهم الذاتية لتبني و قبول الاختيارات العائلية.

إن التناول السوسيولوجي للقانون ينطلق من اعتبار الظاهرة القانونية كظاهرة معقدة ،تشتمل على عناصر مختلفة بعضها واقعي والبعض الأخر مثالي وتتميز بخصائص متعددة ، بعضها رسمي والبعض الأخر غير رسمي .

وقد ترتب على ذلك أن أولئك العلماء الذين حاولوا وضع تعريف للقانون كانوا دائما ينتقون خاصية من خصائص القانون أو عنصرا من عناصره ويجعلونه أساسا لتعريفهم ،ولذلك تعددت تعريفات القانون بتعدد المنظورات إليه ،وفي هذا الصدد اعتمد عدد من العلماء في تعريفهم للقانون ، على تلك الصفة الملزمة للمعايير القانونية بوصفها قواعد تفرضها الدولة وتقوم بتنفيذها عن طريق استخدام القوة ،وقد قوبل هذا التحديد بالنقد الشديد من جانب بعض علماء الاجتماع ، ومن أهم الذين عبروا عن ذلك النقد تعبيرا واضحا "سوركين" حيث قسم نقده هذا إلى ثلاث أفكار أساسية [1].(سامية، محمد جابر ، 1997، ص 321) .

إن الفكرة الأولى مؤداها أن الدولة كصورة من صور الجماعات المنظمة ،لم تظهر غلا في وقت متأخر نسبيا من تاريخ الجنس البشري ،وقبل ظهورها كانت هناك عشائر وقبائل وجماعات طوطمية تقوم بوظائفها ، ليس من المعقول أن نتصور أن تلك الجماعات كانت موجودة بلا قانون ، أما الفكرة الثانية فقوامها أنه توجد في كثير من المجتمعات وفي الفترات الزمنية المتلاحقة ، قوانين غير معترف بها من جانب الدولة ،كالقوانين العرفية والقوانين الخاصة بالمزارعين وقوانين أخرى كثيرة ظهرت ولم تكن في حاجة إلى اعتراف رسمي من الدولة .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

لقد توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى معرفة أن الدعم العائلي و الذي هو في الأساس دعم مادي ، متاح لكلا الجنسين و لكن بدرجات متفاوتة و هو ما يدل على حرص العائلة تعليم الأبناء و إكسابهم مهن تضمن لهم مكانة اجتماعية متميزة ، فإذا نظرنا إلى دعم الأبناء على اختلاف المهن التي يحترفونها فإننا نجده يخضع إلى الاعتبارات التالية :

- سعي الفئات المهنية إلى توفر شروط دعم فئة المبحوثين التابعة لها ، و ترسيخ الآليات التي تحافظ على استمرارية ممارسة المهنة عن طريق الأبناء ، و ذلك من خلال أشكال و صور مختلفة انطلاقا من دعم الأبناء في مسارهم الدراسي لضمان توجههم و وجودهم في نفس الفئة السوسيو مهنية حفاظا على نفس المسار الاجتماعي للعائلة .

- كما لمسنا أيضا وجود إرادة لهذه الفئة لتجسيد مكانة اجتماعية عن طريق تشجيع و دفع الأبناء نحو الالتحاق بمهنة المحاماة ، و بالتالي إعادة إنتاج هذه المهنة من خلال الأبناء و هو ما سوف يساعدهم على الاستمرار في التموقع في نفس المكانة الاجتماعية للعائلة .

- بالإضافة إلى هذا سجلنا رغبة الأبناء للانخراط الطوعي في مسعى العائلة من خلال المساهمة في تحقيق التوافق بين المكانة الاجتماعية للعائلة و البحث عن اكتساب عضوية مهنية فاعلة ، حيث أن الانتماء إلى جماعة اجتماعية (العائلة) من شأنه تأكيد التضامن والانسجام الذي يدعم استمرارية الهوية العائلية من خلال الانتماء إلى فئة مهنية معينة (المحامون) .

هذا كما نشير قبل عرض نتائج الدراسة إلى اعتبارات أساسية نسعى من خلالها إلى تحديد ضوابط معرفية وفق التزامات منهجية تؤطر المعطيات المقدمة و تجنبنا التعامل السطحي مع مختلف النتائج المتحصل عليها .

- من المفيد التعامل مع المعطيات المعروضة بأسلوب يقترب من الرؤية التكاملية التي تأخذ بعين الاعتبار تشعبات الموضوع و تبتعد قدر المستطاع عن النظرة الأحادية .

و من أهم الاستنتاجات التي قد نتوصل إليها من خلال توظيف هذه المعطيات في فهم بنية هذه الرغبة الشخصية، التي و لا بد من وجهة نظر سوسيولوجية أنها مؤسسة على خلفيات اجتماعية ثقافية محددة .

حيث أن الاختيار الشخصي يمثل شكل من أشكال البحث عن التمايز الذي يطمح إليه أفراد العينة عن طريق تحقيق طموحاتهم الدراسية و المهنية أين نلاحظ أن مهنة المحاماة يمتد ارتباطها بنسق القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع مما تطغى على هذه المهنة صورة اجتماعية و رمزية ليس بالنسبة إلى المهنة في حد ذاتها ، بل إلى وجود المهنة كممارسة اجتماعية أمام مهن أخرى سائدة في المجتمع .

إلا أن هذا لا يجب أن يجعلنا نغفل عن الدور الذي تلعبه العوامل الشخصية كالقدرات العقلية والاستعدادات الفردية و الجهد الذاتي في تحديد توجهات الأفراد نحو العديد من القضايا و المسائل المرتبطة بحياتهم الاجتماعية اليومية مثل اختيار التخصص الدراسي ثم فيما بعد اختيار المهنة التي سوف يمارسها في المستقبل . مع أهمية أن ندرج دائما هذه الرؤية ضمن توجه تحليلي سوسيولوجي يعتمد على إبراز دور العوامل الاجتماعية كخلفيات تفسر لنا الاعتبارات و الاختيارات الشخصية .

حيث أن نقطة انطلاق علماء الاجتماع و الباحثين في الحقل السوسيولوجي تتحدد من منطق الحراك الاجتماعي ، حيث أن تكافئ الفرص التعليمية و المهنية بين جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن عوامل خارجة عن إرادتهم مثل الجنس ، البيئة الاجتماعية ، الموهبة و السمات الشخصية الأخرى ، هي المحدد الأول للحراك الاجتماعي خاصة ضمن إطار ما يسمى بالمجتمع المفتوح (سيادة المبادئ الديمقراطية و الحرية) والذي يعتبر فضاء خصب يوفر لجميع الفئات فرصة الاندماج ضمن الحراك

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الاجتماعي العام الذي يساعد على الارتقاء اجتماعيا و مهنيا في السلم الاجتماعي ، هذا الأخير الذي يعتمد خاصة على تركيبة الانجاز و ليس على الخصائص الموروثة و الانتماءات الاجتماعية، إذا كانت المهنة من أهم مؤشرات الحراك الاجتماعي و في نفس الوقت هي تعبير عن المستوى الاجتماعي و دافعا له .

حيث أن الاختيار العائلي في دراستنا هذه ظهر أنه من أهم المؤشرات الأساسية التي ساهمت بفعالية في توجه أفراد العينة ، أولا نحو الدراسات القانونية ثم فيما بعد الالتحاق بمهنة المحاماة ، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة (تدخل العائلة) أو بطريقة غير مباشرة(عملية التنشئة الاجتماعية) ، كما أنه من الأجدر بنا أن نشير إلى من يختار داخل العائلة ؟ ، و هنا يظهر لنا واقع أسري يعد صورة طبق الأصل للواقع الاجتماعي السائد، و الذي يعتمد على تعزيز سلطة الأب دون إهمال لدور الأم .

و ذلك نظرا لأن المستويات التعليمية للآباء تختلف و تتباين لدى العينة المدروسة ، حيث أنها تظهر متدنية في كثير من الأحيان لدى الأم برغم من المجهودات التي تبذلها الدولة في تطوير التعليم و توسيع انتشاره على جميع الفئات الاجتماعية ذكورا و إناثا ، الأمر الذي بإمكانه أن يسمح للعائلة و منه المجتمع الدخول في سيرورة التحولات التي تخضع لها المهن والوظائف في الجزائر، من اجل خلق ميكانيزمات جديدة للارتقاء و الانسجام المهني ضمن عملية الحراك الاجتماعي العام .

مع الإشارة إلى أنه و رغم توفر هذه المعطيات التي شكلت موضوع التحليلات التي أمكن تقديمها ، فان هذه الأخيرة قد بينت لنا بأن الالتحاق بممارسة مهنة المحاماة يجسد استمرارية المحافظة على الإرث المهني للعائلة .

أين لاحظنا سعي كل الفئات الاجتماعية من خلال دور العائلة إلى توفير شروط الدعم للمبحوثين في ترسيخ الآليات التي تحافظ على استمرارية ممارسة مهنة المحاماة كإرث عائلي عن طريق الأبناء من خلال أشكال و صور مختلفة مثل الدعم المادي ، في جميع المراحل الدراسية أو المهنية . و هو ما يشير إلى وجود بحث عن تجسيد لمكانة اجتماعية عن طريق تشجيع و دعم الأبناء للالتحاق بمهنة المحاماة كآلية من آليات إعادة إنتاج هذه المهنة و التي بدورها تسمح بتموقع الأبناء في نفس المكانة الاجتماعية الأصلية .

إن ما نقصد به هنا من خلال تركيزنا على المكانة الاجتماعية التي تتحقق للمحامي من خلال ممارسة مهنة المحاماة إنما هي تلك العوامل الاجتماعية و الثقافية التي تحدد تموقع الفرد داخل المجتمع و يتوقف هذا التموقع الاجتماعي إلى حد كبير على المهنة التي يمارسها الفرد كمؤشر ذو دلالة عن طبيعة مكانته الاجتماعية التي تتغير بتغير الظروف و البيئة الخارجية المحيطة بالمهنة من جهة و بصاحب المهنة من جهة أخرى .

حيث أن الوضع الاجتماعي للفرد يرتبط إلى حد بعيد بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة التي ينتمي إليها ، كما يتوقف هذا على مؤشر الانتماء النوعي (الجنسي) و الفئة العمرية ، بالإضافة إلى مجموعة من الحقوق و الواجبات التي في جملتها تمثل الجانب الديناميكي للمكانة الاجتماعية ، إلا أن الصورة الاجتماعية عن المحامين و مهنة المحاماة الموجودة في المخيال الاجتماعي للأفراد قد لا تتوافق كثيرا مع الصورة التي ارتسمت لدينا من خلال المعطيات الميدانية التي جمعناها من خلال الدراسة الميدانية ، هذه المعطيات التي من خلالها تتحدد المكانة الاجتماعية للمبحوثين بالنظر إلى مجموعة من الخصائص و المميزات الاجتماعية والاقتصادية التي تمكننا من معرفة طبيعة المستوى الحياتي لفئة المحامين موضوع دراستنا ، هذا المستوى الذي يحدد بدوره طبيعة التمايز الاجتماعي من خلال هذه المكانة ، هذا الأخير الذي نعتبر من خلاله المحامي كفئة اجتماعية لم ترقى بعد

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

إلى كونها طبقة اجتماعية بحد ذاتها ، فالتمايز هنا بين الفئات الاجتماعية المختلفة و في نظرنا يبنى على أساس من التمايز المهني أولا و قبل كل شيء.

إن ممارسة مهنة المحاماة يجعل فئة المحامين تختلف عن بقية الفئات الاجتماعية الأخرى ذات مهن أخرى و هذا الاختلاف يظهر لنا في التوجهات و الممارسات و الخطابات ، خاصة تلك المتعلقة بتمثلات و تصورات المحامي الممارس حول مهنته .

إن الخطاب الاجتماعي حول مهنة المحاماة يشير و لو ظاهريا إلى وجود درجة معينة من الرفاهية المادية لدى هذه الفئة ، إلا أن النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة بينت عكس ذلك تماما ، و من بين هذه النتائج وجدنا أن طبيعة العلاقة بين مهنة الأب و نوع السكن محل إقامة المبحوثين لم تتحدد من خلال كل الأنماط السكنية التي توفرت لدى أفراد عينة البحث و إنما ظهرت فقط من خلال نمط سكني واحد و هو الشقة .

هذا بالإضافة إلى ظهور مؤشرات أخرى مرتبطة مباشرة بوجود ظروف و شروط ملائمة ، تحدد طبيعة ممارسة المحامي لمهنته و التي من بينها توفر مكتب كفضاء موضوعي للممارسة والذي في غالب الأحيان يتم الحصول عليه عن طريق البحث عن الكراء و التأجير عند غياب ملكية خاصة لهذا المكتب ، و هو ما يدل على مدى قدرة المبحوثين على تلبية جميع الشروط الضرورية التي تتطلبها من جانب قانوني و مهني بحت مرتبط بخصوصيات هذه المهنة ، و هو ما يجعل المحامي في كثير من الأحيان يتحمل أعباء مادية من أجل توفير إمكانية ممارسة مهنته و هذا يشكل في حد ذاته مؤشرا هاما لتمايز فئة المحامين (المبحوثين) في المكانة الاجتماعية مقارنة بالفئات المهنية الأخرى الموجودة في المجتمع .

و هذا من خلال إقرارنا بأن ممارسة مهنة المحاماة تعكس عند درجة معينة تمايزا في المكانة الاجتماعية لفئة المحامين ، حيث أن مكانة الفرد في المجتمع و تمايزه تعتمد كثيرا على كيفية نظر الآخرين إليه ، أي درجتي الاحترام و التقدير التي يتمتع بهما المحامي من قبل الأفراد في المجتمع ، أما دور الفرد فهو يتحدد من خلال الطريقة التي بواسطتها يسعى إلى الحصول على الاعتراف الاجتماعي من خلال ممارسة مهنة ، فالهوية المهنية تؤدي في كثير من الأحيان إلى اكتساب الفرد هوية اجتماعية (مكانة اجتماعية) .

و بصفة عامة فهذه المهنة مهنة جليلة لها قدسيتها و رسالتها السامية و هي مهنة حرة تشارك السلطة القضائية في تحقيق العدالة ، فالمحامي شريك القاضي في الوصول إلى الحكم بالعدل ، باعتبار أن كلا منهما يبحث دائما عن الحقيقة و لأن كلاهما له هدف وحيد عظيم هو إقامة العدالة و إعلاء كلمة الحق في المجتمع ، حيث يقوم بعرض وجهة نظر موكله في خصومته سواء أمام جهات القضاء المختلفة أو دوائر الشرطة أو هيئات التحكيم أو الجهات الإدارية المختلفة و من جهة أخرى فهو يساعد القضاء في سبيل الوصول إلى الحقيقة و التطبيق الصحيح للقانون من خلال حضوره جلسات التحقيق و المحاكمة و إبداء دفوعه القانونية و أوجه دفاعه الشكلية و الموضوعية حول النزاع المطروح .

الخاتمة و الآفاق:

إن الاقتراب السوسيولوجي من واقع المهن و مدلولاتها و مكانتها الاجتماعية تم بالنسبة لنا عبر مهنة المحاماة في الجزائر من خلال الوقوف على أنماط محددة من الممارسات التي بدورها تعكس لنا تصورات و اتجاهات المحامي حول المهنة التي يمارسها ، فالمحامي بالإضافة إلى كونه ينتمي إلى فئة مهنية معينة لها خصائص و مميزات و مكانة اجتماعية ، فإنه أولا و قبل كل شيء عضو في المجتمع يتحرك و يعيش وفقا لأطر اجتماعية قاعدية حيث أن له انتماء عائلي و مرتبط مباشرة بالمهنة التي يمارسها و

AFAK for Sciences Journal مجلة آفاق للعلوم
Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

التي تتطلب منه التزامات أخلاقية و اجتماعية كما أنها توفر له حوافز و امتيازات ليس فقط على المستوى المادي ، بل أنها تتعدى ذلك ، حيث أن ممارسة مهنة المحاماة تجعل المحامي يرتقي في السلم الاجتماعي الذي في نظرنا يعتمد على طبيعة المهنة التي يمارسها الفرد .

إن الالتحاق بمهنة المحاماة مثل في نظر عينة البحث مشروع مهني ارتكز على توجهات عائلية بالإضافة إلى توفر استعدادات فردية كشروط ضرورية على الأقل من الوجهة الموضوعية تمكن الفرد و تنتج له فرصة ممارسة هذه المهنة ، و نقصد هنا مدى توفر الفرد على متطلبات دراسة تسمح له بالالتحاق بهذه المهنة وفق ما يشترطه القانون الذي ينظمها . كما يمكن له أن يتحقق من خلال مدى و طبيعة مساهمة العائلة في نجاحه ، بالإضافة إلى مدى توفر استعدادات و قدرات فردية تتبنى و تسعى لتحقيق هذا المشروع المهني و تجسيده .

كما لا تفوتنا هنا الإشارة إلى كل الدلالات خاصة منها الرمزية التي تصبغ مهنة المحاماة بطابع من النبل والتسامي ، ذلك لسمعتها الاجتماعية التي اكتسبتها من خلال كل الاعتبارات المرتبطة بسيرورتها الاجتماعية ومكانتها بين المهن الأخرى الموجودة في الواقع الاجتماعي و هو الأمر الذي يجعلها محل استقطاب الأفراد في المجتمع .

هذا الاستقطاب الذي اعتمدت عليه دراستنا ، أين تمت الإشارة بوضوح إلى جملة من العوامل و المحددات التي جعلت هذا التوجه نحو مهنة المحاماة يمثل الطموحات المهنية المبتغاة لدى كثير من الأفراد في محاولة منا فهم صور و أشكال إنتاج و إعادة إنتاج المهن في المجتمع الجزائري من خلال دراسة مهنة المحاماة كنموذج .

إن ظهور المهن في المجتمع و تطورها و خاصة المهن القانونية وفر مجالا خصبا و حقلا ما يزال إلى يومنا هذا لم يحظى بالدراسة الكافية والوافية، إلا أننا أدركنا مدى مساهمة علم الاجتماع العام من خلال الرواد الأوائل **دور كايم ، ماكس فيبر و منتيسكيو** في إنتاج سوسيولوجي حول الظاهرة القانونية وعلاقتها بالظواهر الاجتماعية الأخرى .

قائمة المراجع و المصادر :

1. الزيات ،كمال عبد الحميد،2001 : العمل و علم الاجتماع المهني الأسس النظرية و المنهجية ، جامعة القاهرة، دار غريب للنشر و التوزيع .

2. السيد عبد الحميد ، مرسي، 1963 : سيكولوجيا المهن ، القاهرة دار النهضة العربية .

3. لونغنيس. اليزابيث: المهن العليا و التغير الاجتماعي في المشرق العربي: دراسة في سوسيولوجيا المهن، المعهد الفرنسي للشرق الأدنى، لبنان،جامعة سان كانتين، فرنسا .

4. محمد جابر، سامية ،1997 : **القانون و الضوابط الاجتماعية** ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية.

- كتب باللغة الأجنبية :

5 ;Bruce (E), , 1965 , Academic Ability Higher Education and Occupational Mobilility, Vol 30 , N° L6 American Sociological Review.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)